اقتصاد

هذه أرقام «الاقتصاد» لعام ٢٠١٧:

٧٠٠ مليون دولار صادرات في ١١ شهراً والشراكات التجارية شملت ١٢٣ دولة

| صالح حميدي

بلغت قيمة الصادرات الفعلية للعام ٢٠١٧ حتى نهاية تشرين الأول ما يقرب من ٧٠٠ مليون دولار وتنوعت لتشمل نحو ٢٥٠ مادة أساسية وشكلت مواد زيت الزيتون والكمون والألبسة وتوابع الألبسة وحبة البركة واللوز والخيوط القطنية والمنظفات نحو نصف الصادرات، وبلغ عدد الشراكات التجارية بين سورية والعالم في العام ٢٠١٧ ما يعادل ١٢٣ دولة استيراداً و١٠٥ دول تصديراً.

وذكر تقرير لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن عدد الإجازات والموافقات الممنوحة في العام ٢٠١٧ لغاية نهاية أيلول بلغ ١٥٦٥٤ إجازة وموافقة استيراد منها ١٤٧١٠ إجازات وموافقات للقطاع الخاص و٩٤٤ إجازة وموافقة للقطاع العام وبالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦ نلحظ ارتفاعاً في قيمة الممنوح للقطاع الخاص.

وبلغ الوسطي الشهري للإجازات والموافقات الممنوحة لثلاثة أرباع العام ٢٠١٧ ما يقرب ٣٨٢ مليون يورو للقطاع الخاص و٤٨٦ مليون يورو للقطاع العام على حين بلغ الوسطي اليومي للفترة المذكورة ١٨,٧ مليون يورو للقطاع الخاص بارتفاع قدره ٣٢ بالمئة مقارنة مع الوسطي اليومي في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦ مع الأخذ بعين الاعتبار لأن قيمة الوسطي اليومي هي قيمة الوسطي الممنوح وقد لا يكون المنفذ فعلياً من قبل للحصول على الإجازات والموافقات على حين بلغ عدد شهادات المنشأ المصدقة في مديريات الاقتصاد والتجارة الخارجية للعام ٢٠١٧ لنهاية تشرين الأول منه ٢٢٠٥٠ شهادة منشأ وبقيمة بلغت نحو ٧٠٠ مليون دولار.

وبلغت قيمة التبادل التجاري خلال العام ٢٠١٧ مع احتساب النفط الخام والمشتقات النفطية نحو ٤,٧٨ مليارات يورو والتي ارتفعت بمقدار ٧٢٥ مليون يورو مقارنة مع الفترة المماثلة من العام ٢٠١٦ كما ارتفع إجمالي التبادل التجاري غير النفطي بمقدار ٤٦٠ مليون يورو مقارنة مع الفترة نفسها.

وبلغ مؤشر تغطية الصادرات ٩ بالمئة لإجمالي المستوردات في عام ٢٠١٧ على حين سجل المؤشر للقطاع الخاص فقط ما يعادل ٢٠,٤ بالمئة لعام ٢٠١٧.

وبلغت حصة مستوردات مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي ٧٣ بالمئة من إجمالي مستوردات القطاع الخاص في العام ٢٠١٧ كما بلغت حصة مستوردات المواد الغذائية ١٠ بالمئة من إجمالي المستوردات.

وبمقارنة توزع المستوردات على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في العام ٢٠١٧ مع الفترة المماثلة من العام السابق لحظت الوزارة تطوراً إيجابياً في مستوردات مستلزمات الإنتاج الصناعي ومستلزمات الإنتاج الزراعي بنسب بلغت ١٠-٦ بالمئة على التوالي.

مدير عام هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن»:

٤ شركات إقليمية تنوي الدخول إلى السوق السورية ومشروع قانون التأمين الجديد وصل إلى «المالية»

| عبد الهادي شباط

كشف مدير عام هيئة الإشراف على التأمين سامر العش لـ«الوطن» عن تحضير الهيئة لإطلاق جملة من الخدمات خلال العام القادم أهمها خدمة عين الهيئة وهي عبارة عن برنامج يتم تزويد المؤمن لهم به عبر هواتفهم النقالة خاص بتقييم المؤمن لهم لخدمات التأمين الصحي التي يتلقونها من مزودي الخدمات، حيث يمكّنهم البرنامج من تسجيل ملاحظاتهم على البرنامج وإرسالها عبر البرنامج، حيث يتم استقبال هذه الملاحظات والتعامل معها إلكترونياً عبر البرنامج وبإشراف قسم خاص بذلك في هيئة الإشراف على التأمين. موضحاً أنه لا يمكن تسمية هذه الخدمة بخدمة استقبال الشكاوى، لكون الخدمة تقوم على تحليل الملاحظات الواردة من المؤمن لهم وتحليلها وفرزها والحصول على مؤشرات حول أداء مزودي الخدمات، يتم بعده مخاطبة المؤسسة العامة للتأمين ومختلف شركات التأمين وتزويدها بهذه التقييمات والتقارير ليصار إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق مزودي الخدمات الذين تكررت الملاحظات على أدائهم للخدمات.

مع بداية ٢٠١٨

العش أوضح أنه سيتم مع بداية العام القادم بدء تنفيذ معايير التدقيق والرقابة على شركات إدارة النفقات الطبية، وأنه مع بداية العام ٢٠١٨ أيضاً سيتم انطلاق الدراسات الاكتوارية لمختلف أنواع البوالص حيث ستكون البداية مع بوليصة التأمين الصحي، وبين أنه سيتم إحداث ماجستير في التأمين بالتعاون مع جامعة دمشق حيث تم صياغة رؤية حول مناهج درجة الماجستير بالتأمين، كما سيتم إحداث معهد التدريب التخصصي بالتأمين للمتخصصين والراغبين في العمل في مجال التأمين، والهدف خلق كوادر مؤهلة ومدربة لرفد سوق العمل بهم وخاصة أن قطاع التأمين خسر الكثير من الخبرات والمؤهلات خلال السنوات الماضية.

شركات وساطة

بيّن المدير العام أن حجم سوق التأمين المحلية مازال دون الطموحات مع التوقع بأن يشهد السوق المحلية قفزات نوعية خلال العامي ٢٠١٨-٢٠١٩ وأنه بات يلاحظ ويسجل نشاط تسويقي لشركات التأمين بعد أن كانت تعاني خمولاً تسويقياً.

وكشف العش لـ«الوطن» عن نية ٤ شركات إقليمية لدخول السوق السورية للتأمين والعمل فيها موزعة على شركتين للتأمين وشركة وساطة لإعادة التأمين وشركة وساطة للتأمين، موضحاً أن مثل هذه الشركات من الوساطة لإعادة التأمين أو وساطة التأمين مازال غير متوافر في السوق المحلية وأن عملية إحداث مثل هذه الشركات أو السماح لها بالعمل في السوق السورية تحتاج فقط لقرار يصدر عن مجلس إدارة الهيئة.

قانون التأمين الجديد

أكد العش أن الهيئة أنجزت التعديلات المطلوبة حول قانون التأمين الجديد وتم رفعها لوزارة المالية، مبيناً أن أهم التعديلات تهدف لمنح المرونة الكافية لقطاع التأمين بما يسمح له بتجديد وتوسيع الخدمات المقدمة خاصة لجهة رأسمال الشركات بما يتلاءم مع التذبذبات الحاصلة في أسعار الصرف، حيث يتراوح رأسمال شركات التأمين حالياً ما بين ٨٥٠ مليون ليرة حتى ٢ مليار ليرة، مبيناً أنه قبل مطالبة الشركات المرخصة بتعديل رأس مالها سيتم تقييم الأصول الثابتة لهذه الشركات وخاصة العقارات المملوكة لها ما يسمح بتقييم أفضل للملاءة المالية لهذه الشركات.

الحل بالتأمينات الصغيرة

بين العش أن الهيئة تبحث في مواكبة المشهد الاقتصادي الجديد للمرحلة القادمة عبر تأمين احتياجات ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار، وخاصة أن المرحلة الماضية أحدثت تراجعاً في محفظة العديد من أنواع التأمين بسبب ظروف الحرب مثل توقف استيراد المركبات.

موضحاً أن الحل لدى الهيئة بالتوجه نحو أنواع وبرامج جديدة من التأمين تراعي الأثر السلبي الذي أحدثته الحرب وهو التوجه نحو التأمينات الصغيرة، وهو ما يحتاج لقوننة جديدة، مبيناً أن الحديث عن التأمينات الصغيرة يعني أن يكون القسط الشهري نحو ٥٠٠ ليرة ولا يتجاوز ألف ليرة، وأن الأهم بالموضوع هو إيجاد تشريع جديد يسمح بإزالة الرسوم عن مثل هذه التأمينات الصغيرة وخاصة رسم الطابع الذي تمثل قيمته ٥٠٠ ليرة شهرياً قيمة القسط الشهري لهذه التأمينات الصغيرة حيث من غير المنطقي أن يكون قيمة رسم الطابع يعادل قيمة القسط الشهري.

وأكد المدير العام أن تحصيل القسط الشهري للتأمينات الصغيرة سيكون عبر طرق الدفع الإلكتروني وباستخدام الهاتف النقال وهو الأمر الذي يخلق بيئة أوسع لمنتجات تأمينية جديدة تناسب قدرة شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود وبالوقت نفسه تنسجم مع توجهات وسياسة البنك المركزي نحو جذب السيولة نحو القنوات المصرفية والتخفيف من حمل الكاش، مبيناً أن طبيعة هذه الخدمة من دفع الأقساط الشهرية لذوي الدخل المحدود عبر الدفع الإلكتروني من خلال هواتفهم الذكية ستكون مجانية، وحول أمثلة عن هذه المنتجات التأمينية الصغيرة بين أن المجال مفتوح وربما يكون عقد التأمين على الحياة أو عقد التأمين الصحي أو التأمين على ممتلكات شخصية صغيرة مثل الموبايل والحاسب المحمول.. وغيرها، موضحاً أنه في حال توفير الأرضية التشريعية لمثل هذه التأمينات سيكون الفضاء واسعاً أمام اجتهادات شركات التأمين في البحث عن منتجات تأمينية جديدة.

تفاهمات مع الصحة

فيما يخص التأمين الصحي الذي كثر الحديث عنه وكيف يمكن تطويره، كشف المدير العام أنه تم لأول مرة إنجاز خطوات من التفاهم مع وزارة الصحة حول كيفية تطوير واقع التأمين الصحي حيث سيكون أي هيكل جديد للتأمين الصحي برعاية مشتركة بين قطاع التأمين ووزارة الصحة لكونها قادرة على لعب دور مهم في تحسين وتطوير خدمات التأمين الصحي خاصة لجهة قدرتها على التعامل أكثر مع مزودي الخدمات الصحية، مبيناً أن معظم الأفكار التي تدور حول الهيكل الجديد للتأمين الصحي هي إما صندوق أو هيئة أو شركة ليبقى الهدف نفسه تطوير واقع التأمين الصحي، عبر تحقيق استثمارات من شأنها دعم التمويل إلى جانب الدعم الذي تقدمه الدولة، وربما يمكن التنسيق مع منظمات دولية داعمة لعمل التأمين الصحي، حيث تمثل التوجهات الحالية لتوسيع مساحة التأمين الصحي شمول جميع العاملين في الدولة.

المواطنون اشتروا ١٠ ملايين أسطوانة غاز منزلي في دمشق وريفها خلال ٢٠١٧

| علي محمود سليمان

بيّن مدير فرع دمشق وريفها للغاز منصور طه أن وحدات التعبئة مستمرة بعملها دون توقف خلال فترة الأعياد والعطل الحالية وذلك لتلبية احتياجات الناس من أسطوانات الغاز ولمنع حدوث أي تراكم في الطلب، منوهاً أن متوسط الإنتاج اليومي يتراوح في هذه الفترة من العام بين ٣٠ و٤٠ ألف أسطوانة غاز منزلي وذلك في وحدات التعبئة الكائنة في جمرايا والقطيفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح طه أن العام ٢٠١٧ شهد حالة استقرار في إنتاج أسطوانات الغاز ولم تحدث أي حالات اختناق أو زيادة طلب لم يتم تلبيتها حيث بلغت كمية أسطوانات الغاز التي تم إنتاجها في العام الحالي ٢٠١٧ قرابة ١٠ ملايين أسطوانة، وذلك لفرع غاز دمشق وريفها فقط، مؤكداً بأن المخزون جيد ولا يوجد أي تخوف من حصول نقص.

ولفت طه إلى أنه ذروة الإنتاج وصلت هذا العام إلى ٤٨ ألف أسطوانة غاز منزلي يومياً ولمدة محدودة وهي أقل من العام الماضي الذي شهد حالات ضغط في الطلب على المادة ووصلت ذروة الإنتاج فيه إلى نحو ٥٥ ألف أسطوانة يومياً لعدة فترات، مشيراً إلى أنه تم العمل على الصيانة الفنية لكافة وحدات التعبئة وزيادة الطاقة الإنتاجية لوحدات التعبئة العائدة للشركة.

وبما يتعلق باسطوانات الحديد أوضح طه أنه لم يكن هناك أي نقص في الكميات حيث تم بيع نحو ألف أسطوانة حديد فارغة شهرياً للمواطنين وبسعر ١٩ ألف ليرة سورية، ليكون إجمالي ما تم بيعه للمواطنين بإيصالات فردية خلال العام ٢٠١٧ نحو ١٢ ألف أسطوانة حديد فارغة، هذا عدا ما تم بيعه للمعتمدين الذين يشترون بكميات كبيرة، بالإضافة إلى ما تم بيعه من أسطوانات الحديد الصناعية حيث تم استيراد نحو ١٠٠ ألف أسطوانة لصالح الشركة وكانت حصة فرع دمشق وريفها نحو ٢٥ ألف أسطوانة تم بيع ١٠ آلاف أسطوانة صناعية منها، حيث تم إلزام كافة الجمعيات المشرفة على المطاعم والمنشآت الحرفية والحلويات باستخدام الأسطوانة الصناعية بدلاً من المنزلية.

(لأنو سورية بيلبقلا الفرح نحنا معكون)

شعار كرنفال طرطوس في أعياد الميلاد

| طرطوس: الوطن - خاص

بمناسبة أعياد الميلاد وفي خطوة هي الأولى من نوعها قام بنك بيمو السعودي -الفرنسي بالرعاية المادية الكاملة وإنجاز كل التحضيرات والترتيبات للكرنفال الذي أقيم في مدينة طرطوس مساء السبت الثالث والعشرين من الشهر الجاري تحت عنوان: (سورية بيلبقلا الفرح) بحضور السادة محافظ طرطوس الأستاذ صفوان أبو سعدى وأمين فرع حزب البعث السيد مهنا مهنا ومطران الروم الأرثوذوكس اثناثيوس فهد وحشد شعبي كبير. الكرنفال جابَ شوارع مدينة طرطوس وعبّر جميع المشاركين فيه عن فرحهم بحلول عيد الميلاد المجيد وثقتهم بأن سورية ستبقى واحدة موحدة بأرضها وشعبها وستنتصر على الإرهاب متمنين أن يعود السلام إلى كل ربوعها قريباً. وهذه لقطات من الكرنفال: